



الرئيس: السيد كوشنير ..... (فرنسا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي ..... السيد ياكوفنكو  
أوغندا ..... السيد بوتاغيرا  
بوركينافاسو ..... السيد كافاندو  
تركيا ..... السيد باباجان  
الجمهورية العربية الليبية ..... السيد شلقم  
الصين ..... السيد شانغ يسوي  
فيتنام ..... السيد لي لونغ منه  
كرواتيا ..... السيد يوريكا  
كوستاريكا ..... السيد أوربينا  
المكسيك ..... السيد هيلر  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..... السيد ميللياندا  
النمسا ..... السيد ماير - هارتينغ  
الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيدة رايس  
اليابان ..... السيد تاكاسو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢١.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتمزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس من دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

بناء على الطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، موجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، وهي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2009/24، أعتمزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى الاشتراك في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/23، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية فرنسا.

وعلى الرغم من الصعوبات، ها نحن نجتمع في مجلس الأمن من أجل الهدف المشترك المتمثل في تحقيق وقف لإطلاق النار. إن مشروع القرار الذي تم تقديمه يتلاءم مع الحالة الشديدة الخطورة في الشرق الأوسط اليوم. وتعبئة المجلس وهذا الحشد الكبير من وزراء المنطقة دليل على ذلك.

إن غزوة تواجه أزمة إنسانية غير مسبوقه. فحصيله العنف ثقيلة جداً. وإننا الليلة نشعر بالتعاطف مع الضحايا العديدين لهذه المأساة، ومع الأسر الثكلى من كلا الجانبين. والوقف الفوري للقتال هو الأولوية العليا.

شأن الكثيرين هنا، عمل الاتحاد الأوروبي وفرنسا والرئيس ساركوزي بكل جهد على مدى الأيام العشرة الماضية لإيجاد مخرج من هذه الحالة.

إننا لا نضع الدول - وأنا أشير إلى دولة إسرائيل طبعاً، فضلاً عن الدولة الفلسطينية التي ننشدها - على المستوى نفسه مع الحركات التي جعلت طموحها الوحيد هو تدمير عملية السلام من خلال العنف.

يشمل مشروع القرار المبادئ الإطارية لكيفية الخروج من الأزمة، وهي إنهاء إطلاق الصواريخ وإنهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية والوقف الدائم لإطلاق النار، ويشمل بشكل خاص فتح المعابر واتخاذ تدابير فعالة ضد

المعارضون:

لا أحد

المتنعون عن التصويت:

الولايات المتحدة الأمريكية

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٤ صوتاً مؤيداً مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي - مون.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): طوال الأسبوعين الماضيين، تابع الناس حول العالم بأسى ولوعة العنف والمعاناة المتصاعدين في غزة وجنوب إسرائيل، وتطلّعوا إلى الأمم المتحدة لكي تضع حدّاً للقتال. وإنني متأثر ومرتاح باتخاذ المجلس اليوم لقرار يُنهي تلك الحالة المأساوية. إن قرار المجلس يدل على إرادة المجتمع الدولي. ويجب احترامه احتراماً كاملاً من قِبَل جميع الأطراف في هذا الصراع.

ويدعو القرار إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة ومنها. وسيفتح ذلك الطريق أمام الأمم المتحدة لتستأنف على وجه السرعة إيصال المعونة الإنسانية والمواد الطبية والغذائية. ولا بدّ لجميع الأطراف في إسرائيل وغزة من مراعاة هذا الجهد الإنساني.

كما أنه لا بدّ لنا من الانتقال سريعاً إلى عملية إعادة بناء ما تم تدميره في القتال. والأمم المتحدة مستعدة للمساهمة في هذه العملية ودعمها.

إن الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار هو الخطوة الأولى. لكننا جميعاً نعلم أنه ستكون هناك حاجة إلى المزيد، وأن المطلوب هو تحقيق تقدم سياسي لتوفير أمن وسلام طويلي الأجل.

الاتجار بالأسلحة. وقد اقترح وزراء الاتحاد الأوروبي ذلك الإطّار في اجتماعهم في باريس في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وقد ناقشه رئيس الجمهورية الفرنسية مع دول المنطقة أثناء زيارته للشرق الأوسط. وفي أعقاب تلك المبادرة، اقترح الرئيس مبارك خطة سلام تجاوب معها قادة المنطقة. وتقدم لنا تلك الخطة الطريقة الوحيدة الناجحة للخروج من الأزمة، والأمل الوحيد من أجل السلام. ونحن سعداء بأن يشجع مشروع القرار تلك الجهود. والاتصالات الجارية بين الإسرائيليين والمصريين تمنحنا قدراً من الأمل.

وبوصفنا بلداً يدعم دائماً الدور الأساسي للأمم المتحدة ومجلس الأمن في الشرق الأوسط، ليس لدينا الليلة ما نأسف عليه سوى أنه رغم دعواتنا المتكررة لم يكن ممكناً للمجلس أن يجد القليل من الوقت الإضافي للنظر في آراء المتفاوضين في الميدان ومساندة نتائج المفاوضات الجارية لتحقيق وقف إطلاق نار دائم. رسالة الأمل هذه يجب أن تُسمع بدون إبطاء. والمفاوضات الجارية التي أشرت إليها يجب أن تُختتم بكل سرعة. فالسلام حاجة أساسية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2009/230.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، اليابان

الفلسطيني في غزة على المدى القصير، وذلك من خلال زيادة المعونة، ومن ثم فتح المعابر. بموجب اتفاق عام ٢٠٠٥. وثالثها هو الاحتياجات الأمنية للإسرائيليين، التي يجب توفيرها من خلال تدابير جديدة لمكافحة التهريب غير المشروع للأسلحة. ورابعها الاحتياجات السياسية للإسرائيليين والفلسطينيين على حدٍ سواء، من أجل سلطة فلسطينية قوية تتكلم بالنيابة عن جميع الفلسطينيين وتتفاوض بحسن نية مع إسرائيل للتوصل إلى الحل الوحيد للصراع في الشرق الأوسط، وهو حل الدولتين.

وأعتقد أن الأمم المتحدة قد حققت غرضها، هذا المساء، بالتكلم بصوت جهير وبوضوح وحجية، وبصورة لا لبس فيها. غير أنه يقع على عاتقنا جميعاً مسؤوليات أخرى: مسؤوليات على عاتق الطرفين في الميدان، ومسؤوليات على عاتق دول المنطقة - وبعضها، كمصر، يعمل جاهداً بشأن الإجراءات العملية التي لا بد منها الآن - ، ومسؤوليات، أيضاً، على عاتق المجتمع الدولي برمته، لأن هذه الأزمة في الشرق الأوسط تؤثر علينا جميعاً. ولهذا السبب، فإن هذه القضية تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن.

لقد قلتُ يوم الثلاثاء إن مسؤوليتنا هي رسم طريق للعودة إلى القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). واليوم، أعتقد أنه يمكننا أن نقوم بذلك، بموجب خريطة الطريق التي حددها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) - ليس باعتباره بديلاً عن القرارات التي يتعين اتخاذها في الميدان، بل مُكملاً لها. وواجبنا هو ترجمة كلمات هذا القرار إلى واقع، وهي مهمة ستظل المملكة المتحدة ملتزمة بها تماماً. وبذلك، فإن عملنا لم ينته، بل يجب أن يستمر بقوة متجددة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لمعالي السيدة كوندوليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

وستركّز زيارتي للمنطقة في الأسبوع المقبل على المساهمة في ضمان تنفيذ وقف إطلاق النار، ووصول المساعدة الإنسانية العاجلة إلى أولئك المحتاجين إليها، وعلى تشجيع الجهود الدبلوماسية الجارية حالياً.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

أعطي الكلمة لمعالي السيد ديفيد ميلبان، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

**السيد ميلبان** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً، سيدي الرئيس، أن أبدأ بالإشادة بجهودكم الرئاسية طوال الأيام الثلاثة الماضية لجمعنا معاً، فضلاً عن الإشادة بجهود الرئيس الفرنسي على كل ما حاول القيام به للدفع قُدماً بالأهداف التي نسعى معاً إلى تحقيقها.

إن أول ما جمعنا معاً طوال الأيام الثلاثة الماضية هو خطورة الحالة السائدة حالياً في غزة. فالإحصائيات لا تعكس الصورة الحقيقية للحالة هناك، لكن كلمة "أزمة"، التي يُبالغ في استخدامها أحياناً، أرى أنها تُعتبر مناسبة كلياً في هذا الصدد. ولكنني أعتقد أيضاً أن ما جمعنا معاً هو وضوح الرؤية للمستقبل. فالسبيل الوحيد لضمان الكرامة والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء هو بأن يتوافرا لكلا الشعبين.

وأعتقد أن جوهر هذا القرار يُظهر إجماعاً حقيقياً على مجموعة واضحة من الأهداف. أولها هو وقف إطلاق نار فوري ودائم ويلقى احتراماً كاملاً. ونص القرار واضح بشأن هذه النقطة. وثانيها هو الاحتياجات الإنسانية للشعب

لإطلاق الصواريخ على المواطنين الإسرائيليين، لأنه من المهم أن نتذكر كيف بدأت هذه الأزمة. فأعمال العنف في غزة اندلعت بتحريض من حماس، وهي جماعة إرهابية تدعو إلى تدمير إسرائيل. وقبل ١٨ شهرا، استولت حماس على قطاع غزة في انقلاب، وتم تهريب منذئذ آلاف المدافع والصواريخ وقذائف الهاون إلى غزة. ورفضت حماس تمديد التهدئة. واستمرار التسلح سبب أصلي للحالة الراهنة يعرض سكان غزة وجنوب إسرائيل لخطر جسيم. وتمسك حماس بالعنف ليس هجوما على إسرائيل فحسب، بل على حل الدولتين أيضا.

ونحن نطالب بحل للحالة في غزة قائم على المبادئ. والقرار الذي اتخذناه للتو يوفر لنا فعلا أساسا نستند إليه في القيام بذلك.

ومن البديهي أن الأمر لا يقتصر على مجرد تسوية الحالة في الميدان. سنحتاج أيضا إلى حل قائم على المبادئ للتحديات السياسية في غزة، حل يُمكن السلطة الفلسطينية من إعادة بسط سيطرتها، بما في ذلك على الحدود، ويسر التشغيل العادي لمعبري رفح وكريم شالوم، مثلما يقر القرار بذلك، وفتح المعابر الأخرى مع مرور الوقت.

كما ندعم الرئيس عباس إذ يضطلع بمسؤولياته فيما يتعلق بإرساء الحكم وفي المفاوضات لإقامة دولة فلسطين. وقد أقرت دول المنطقة في السابق بأهمية هذا الأمر، لا سيما في قرار جامعة الدول العربية الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبينما نسعى إلى وقف إطلاق نار مستدام، لا يزال يساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء الفلسطينيين الأبرياء الذين يعانون في غزة، وتتعهد الولايات المتحدة بمواصلة الجهود الإنسانية التي نبذلها لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أنضم إلى أعضاء المجلس للمشاركة في هذه المناقشة الهامة الليلة. ومن الواضح أن الحالة في غزة خطيرة للغاية. وبينما يجب أن يكون هدفنا هو استقرار غزة وإعادةها إلى حالتها الطبيعية من خلال تنفيذ وقف إطلاق نار دائم يُحترم احتراماً تاماً وإنهاء جميع الأنشطة الإرهابية، أعتقد أن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يبين أن المجلس والأمم المتحدة يقيان المسألة قيد نظرهما فعلا.

والقرار خطوة صوب تحقيق أهدافنا. وهو يجسد انشغال المجتمع الدولي بالظروف في غزة، ورغبته في إحلال سلام مستدام فيها.

وأود أن أشير، بصورة خاصة، إلى أنه يجري القيام بعمل هام، وإن كان لا يزال علينا بذل المزيد من الجهود. وفي ذلك الصدد، فإن العمل الذي قام به الرئيس المصري مبارك في إطار جهود الوساطة التي بذلتها مصر جدير بالإشادة، بل وبالدمع أيضا. وأعتقد أن تلك الجهود هي التي ستساعد في آخر المطاف على تمهيد السبيل للتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم، ولن تؤدي إلى وقف إطلاق نار دائم فحسب، بل إلى سلام مستدام في غزة أيضا، وعلينا جميعا أن ندعم الجهود المصرية.

ومن الواضح أن هناك العديد من المهام التي ينبغي إنجازها لاستئصال أسباب الأعمال القتالية، بما في ذلك التعامل مع الحصول على الصواريخ وتهريب الأسلحة، وتأمين الحدود، حتى يتسنى لنا وضع الأساس لإعادة فتح المعابر استنادا إلى المبادئ الواردة في اتفاق عام ٢٠٠٥ للتنقل والعبور، وتوفير الأمن للشعب الإسرائيلي وحياة أفضل لسكان غزة.

ويجب علينا أن نتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الدولي بشأن وجوب ألا تستخدم غزة أبدا منصة

للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية.

**السيد شلقم** (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، أمام مئات القتلى في غزة كل يوم، وآلاف الجرحى، والدمار الشامل، والقصف البري والبحري والجوي، والحصار الذي طال أمده على أهلنا في غزة، كان هنما هو وقف العدوان الإسرائيلي، بشكل فوري وعاجل، ورفع الحصار، وإيصال الغذاء والدواء إلى الشعب الفلسطيني، والتخفيف من مأساته. وتقدمنا بمشروع قرار عربي، وأجرينا اتصالات مكثفة مع جميع أعضاء مجلس الأمن من أجل حشد التأييد له. ونشكر، في هذا الصدد، الدول الأعضاء التي تجاوبت معنا.

وبعد مناقشات واجتماعات متعددة ومطولة مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، ومع الوزراء العرب الموجودين في الأمم المتحدة، تم التوصل إلى مشروع قرار قدمته بريطانيا، رأت المجموعة العربية أنه يلي الحد الأدنى من مطالبنا، وهو وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية، وفتح المعابر، وضمان إيصال المساعدات. وبناء على ذلك، صوتت بلادي مؤيدة لمشروع القرار، بالرغم من أن الموقف في الميدان كان يتطلب تحركا أسرع من هذا المجلس، وقرارا أقوى يتناسب مع حجم المأساة في الميدان. ومع العلم أننا لا نوافق على بعض النقاط الواردة في مشروع القرار، صوتنا مؤيدين له.

وهناك الآن، بالإضافة إلى هذه المأساة، مأساة أخرى: ١١ ٠٠٠ أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية. ١١ ٠٠٠، بينهم أعضاء منتخبون في المجلس التشريعي، ونسمع حديثا لا يتوقف عن جندي إسرائيلي أسير، جندي مقاتل مقابل ١١ ٠٠٠ مدني، من بينهم أطفال ونساء ونواب، ولا مدافع عنهم.

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمنظمات غير الحكومية التي تعمل هناك.

وأود أن أقول، أيضا، إن الولايات المتحدة تعترف بحق إسرائيل، شأنها شأن غيرها من الدول، في ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، وقلنا لإسرائيل إنه يتعين عليها اتخاذ خطوات عملية للتقليل إلى أدنى حد من أثر أي إجراءات على المدنيين.. كما أود أن أذكر المجلس بأن حماس لا تزال تعتقل جندي قوات الدفاع الإسرائيلية جلعاد شاليط، ويجب أن يُفْرَج عنه.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أنه يجب علينا، ونحن نتعامل مع الحالة الراهنة في غزة، أن نظل نضع نصب أعيننا هدف القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي اتخذناه في هذه القاعة قبل فترة وجيزة. وذلك الهدف هو إقرار التزام دائم بالاعتراف المتبادل، ونبذ العنف، والتحرير والإرهاب، والحل القائم على وجود دولتين، مع البناء على جميع الاتفاقات والالتزامات السابقة. وتتحمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية عن تعزيز هذه المبادئ، ومساعدة الطرفين على إقامة دولة فلسطين تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

لقد ارتأت الولايات المتحدة من الأهمية أن تنتظر نتائج جهود الوساطة المصرية لتتري ما قد يدعمه القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لذلك اخترنا الامتناع عن التصويت الليلية. ولكن، بعد قدر كبير من التفكير، ارتأينا أن القرار - الذي نؤيد نصه، ونؤيد أهدافه، ونؤيد مراميه تماما - ينبغي أن يُسمح له بالمضي قدما. وأعتقد أن المجلس، بذلك، قد وضع خريطة طريق لإحلال سلام مستدام ودائم في غزة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لمعالي السيد عبد الرحمن محمد شلقم، أمين اللجنة الشعبية العامة

وستبذل تركيا، من جانبها، كل جهد من أجل تنفيذ جميع جوانب هذا القرار. سنواصل العمل مع أصدقائنا وشركائنا في المنطقة وخارجها لضمان الهدوء والاستقرار الدائمين في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على الحاجة إلى السلام الشامل والقابل للتطبيق على جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط. وستقدم تركيا دعمها الكامل لكل المساعي في هذا الاتجاه.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد ألكسندر ياكوفينكو نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

**السيد ياكوفينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أيد الاتحاد الروسي اتخاذ القرار الحالي، مسترشداً في ذلك بموقف روسيا الأساسي المؤيد لإنهاء جميع الأطراف للأعمال القتالية واستئناف عمليات دبلوماسية كاملة بهدف إيجاد حل شامل ودائم للمشكلات الكثيرة المتعلقة بغزة. ونرحب بنجاحنا، بفضل الجهود الجماعية لأعضاء مجلس الأمن والوفود العربية، في اتخاذ قرار متوازن، نأمل أن يكون فعالاً.

وما زلنا نعتقد بأن الحالة في غزة وحولها لا يمكن حلها باستخدام القوة أو الأعمال القتالية في المنطقة - والتي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة التي هي بالفعل فوق قدرة المدنيين في قطاع غزة على الاحتمال. ولا يعني كون أن جميع أعضاء مجلس الأمن أعلنوا تأييدهم لوقف دائم لإطلاق النار في غزة أننا انتهينا من عملنا. فمن المهم أن ندعم الجهود التي تبذلها مختلف الأطراف، بما فيها روسيا، بهدف تجاوز الأزمة داخل غزة وحولها.

وفي الختام، أؤكد من جديد أن التطورات التي شهدتها الساعات الأخيرة تبرز الحاجة إلى استجابة فورية من

على كل حال، المهم والملح الآن هو تنفيذ ما جاء في هذا القرار، بما يوقف المذبحة الإسرائيلية في غزة، ويوقف آلة الدمار الإسرائيلية، وسيشكل العمل على تنفيذ هذا القرار محكاً لمصداقتنا ومصداقية قراراتنا، ومحكاً للسلام. وينبغي ألا تستمر هذه الجريمة الإسرائيلية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد علي باباجان وزير الخارجية في تركيا.

**السيد باباجان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** بعد ثلاثة أيام من المفاوضات، نجحنا أخيراً في التوصل إلى اتفاق بشأن القرار الذي اتخذ للتو. ربما لا نشعر بالرضا التام عن النص المعروض علينا، ولكن، رغم كل شيء، فإنه حل توفيقى يمثل إرادة مجلس الأمن. ولذا، فإنني أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في جعل ذلك ممكناً.

والمهمة الحاسمة أمام مجلس الأمن في هذه المرحلة هي توجيه نداء قوي لوقف إراقة الدماء ووقف جميع الأنشطة العسكرية. والقرار الذي اتخذناه للتو يحقق ذلك بدعوته الواضحة إلى وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من غزة. وتمثل الدعوة التي لا لبس فيها إلى وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء غزة دون عوائق والتأكيد على التدفق المستمر والمنتظم للبضائع والأشخاص إلى غزة رسالتين على نفس القدر من الأهمية والقوة لهذا القرار. وتلك في واقع الأمر دعوة إلى رفع الحصار من جميع جوانبه.

والآن، يتعين علينا بالتأكيد أن نركز على التنفيذ الفوري لبنود هذا القرار دون أي إبطاء. والتنفيذ الكامل والفعال لهذا القرار ضرورة من أجل وضع حد لهذه المأساة ولعاناة شعب غزة. وبعد وقف إطلاق النار مباشرة، سيكون من الحيوي أن نركز جهودنا على المصالحة الوطنية بين الفلسطينيين.

وغني عن البيان أن وفد بلادي سيعمل مع جميع أعضاء المجلس الآخرين بهدف الإسهام الفعال في سلام ورفاه جميع شعوب الشرق الأوسط.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد تاكاسو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سعدت اليابان بالمشاركة في اتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي نعتقد أنه سيسهم في وقف العنف في قطاع غزة وحوله. ونرى أن من المهم أن مجلس الأمن تمكن من الاضطلاع بمسئولته الجسيمة باتخاذ قرار رسمي حول الحالة الخطيرة والوخيمة في غزة، حظي بأوسع تأييد سياسي، وذلك بعد مشاورات مكثفة على مدار الأيام القليلة الماضية.

ونشيد بصفة خاصة بالجهود التي لا تعرف الكلل والقيادة من جانب وزراء الخارجية العرب ووزراء خارجية فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، التي مكنت من التوصل إلى هذه النتيجة المهمة.

ويشدد القرار بالدرجة الأولى على الطابع الملح للوضع ويدعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل. كما يدعو إلى توفير المساعدة الإنسانية وتوزيعها دون عراقيل.

وفي غضون ذلك، أصبنا بالصدمة عندما سمعنا اليوم بالحادث المأساوي - لهجوم على سيارة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الذي أسفر عن قتل عمال متعاقدين مع الوكالة وجرح آخرين، مما اضطر الأونروا إلى تعليق عملياتها. ونحن نتقدم بأحر التعازي إلى أسرهم.

إن هذا الحادث، بالإضافة إلى حوادث مماثلة أخرى، يؤكد على الحاجة إلى تنفيذ وقف فوري ودائم لإطلاق النار. ولا بد من احترام مطالبة القرار بوقف إطلاق النار

قبل أعضاء مجلس الأمن على الأزممة في المنطقة. ونحث الطرفين بقوة على الاستجابة إلى الآراء التي عبر عنها مجلس الأمن.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

**السيد أورينا** (تكلم بالإسبانية): كما قلنا قبل يومين تحديداً، فإن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) وبيان الرئيس إلى الصحافة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (انظر البيان الصحفي SC/9559) لم يكونا كافيين لوقف التدهور المستمر للحالة الإنسانية وتصاعد العنف وعواقبهما المروعة بالنسبة للسكان المدنيين في قطاع غزة. كما لم يكونا كافيين لتخفيف المخاوف التي عانى منها السكان الإسرائيليون بسبب إطلاق الصواريخ على أراضيهم من قبل فصائل فلسطينية، بما في ذلك متشددي حماس.

واليوم، بعد الكثير من المخاوف والمشقة، اتخذ المجلس قراراً ذا قوة أخلاقية هائلة رغم أنه لا يحظى بكل التأييد السياسي الضروري. واتخذ المجلس قراراً يطالب طرفي الصراع بوقف الأعمال القتالية على الفور. ويعكس القرار بصورة لا لبس فيها التصميم القوي للمجتمع الدولي الذي تابع عمل المجلس باهتمام كبير.

ومن المناسب الآن تأكيد الطابع الملزم قانوناً لهذا القرار. وامتثال جميع أطراف الصراع للقرار أمر إلزامي. وعلى الأطراف أن تفهم بوضوح أن عدم الامتثال يمكن أن تكون له، بل ستكون له عواقب وخيمة.

لقد دعا وفد بلادي إلى أن يسهم مجلس الأمن بصورة نشطة في السلام في الشرق الأوسط. واليوم، أعتقد أننا نسهم في بلوغ ذلك الهدف النبيل. ويجدوننا الأمل في أن يتسق المجلس أيضاً مع القرار الذي اتخذته اليوم وأن يستخدم سلطته من أجل ضمان احترام ذلك القرار.



إن القرار المتخذ له مزاياه. فهو يعزز، بشكل متوازن، الظروف اللازمة لوقف إطلاق النار الدائم، بما يسمح بإيصال المساعدة الإنسانية بدون عراقيل من خلال إقامة ممرات لإيصال تلك المساعدة، ويسعى إلى استئناف المفاوضات بوصفها السبيل الممكن الوحيد لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن المسألة لا تتعلق بالعودة إلى الماضي القريب، بل ببناء أفضل أساس ممكن للمستقبل.

ومع ذلك، فإن وفد بلدي كان يفضل لو أن القرار الذي اتخذناه للتو تضمن إشارة صريحة إلى أهمية احترام أحكام القانون الإنساني الدولي. وبالمثل، كنا نود أن نرى في النص إشارة مباشرة إلى إنشاء آلية دولية لرصد جميع التدابير التي يتم الاتفاق بشأنها في سياق المفاوضات الدبلوماسية الجارية.

ويتعين على الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، أن تؤيد تلك العملية وأن تعزز مواصلة تطويرها وتؤمن تنفيذها الدقيق. ومن خلال اتخاذ هذا القرار والتطلع إلى المستقبل، يكون مجلس الأمن قد تحمل مسؤولياته كاملة وأوضح دعمه لضرورة استئناف عملية السلام من أجل تحقيق إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها، بموجب القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للصين.

**السيد جانغ يسوي** (الصين) (تكلم بالصينية): إننا نود أن نشكر الأطراف المعنية على ما بذلته من جهود دؤوبة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ومنذ نشوب الصراع، أيدنا باستمرار قيام المجلس على وجه السرعة باعتماد قرار يحث الأطراف

وتوفير المساعدة الإنسانية وإلى تكثيف الجهود لوضع الترتيبات والضمانات لوقف إطلاق النار في غزة، وتنفيذه على نحو فوري وبأمانة من جانب جميع الأطراف المعنية، من أجل وقف دوامة العنف واستعادة الهدوء وظروف الحياة الطبيعية والأمن في غزة وحولها.

واليابان يحدوها الأمل في أن يساعد هذا القرار على تهيئة الظروف المؤاتية لتجديد الجهود لإعادة عملية السلام إلى مسارها وفقا للمبادئ المكرسة في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للمكسيك.

**السيد هيلر** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أمام التطورات المأساوية في قطاع غزة منذ كانون الأول/ديسمبر، والتي نتج عنها الدمار والألم والموت، لا سيما بين السكان المدنيين، فإن مجلس الأمن، بحكم مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، من واجبه أن يعمل للإسهام في وضع حد للأعمال القتالية وإعادة الهدوء في المنطقة. وها هو يفعل ذلك أخيرا في هذا المساء.

وعلى مدى الأيام الثلاثة الماضية، وبمساعدة حيوية من البلدان العربية ووزرائها الممثلين هنا، بذل مجلس الأمن جهودا كبيرة لتحقيق أفضل اتفاق ممكن من أجل التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل، وإيصال المساعدة الإنسانية إلى المنطقة وتهيئة الظروف الأمثل للعودة إلى عملية السلام.

وتشدد المكسيك بقوة على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات يعبر عنها بأقوى صوت موحد. ولذا، قررت المكسيك تأييد اعتماد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي جرى التفاوض عليه في مشاورات مكثفة على أمل أن تنفذ أحكامه على الأرض فورا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لفييت نام.

**السيد لي لونغ منه** (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي كان يود أن يرى قرارا بعبارات أوضح، تنص على وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية من غزة، وهو ما نراه ضرورياً من أجل وضع حد مبكر للأزمة الحالية، ولتخليص السكان الفلسطينيين الأبرياء من معاناتهم ومحنتهم الكثيرة.

ولكننا نعي الطابع الملح للوضع والحاجة الماسة لتصرف المجلس أمام التدهور المستمر للأوضاع، لا سيما الأوضاع الإنسانية، على الأرض. ونرى أن القرار الذي اتخذناه للتو يتضمن بعض التدابير الشاملة والمتوازنة، والتي إذا ما نفذت بنية حسنة، ستسهم في حل الأزمة الجارية، ومن شأنه أن يؤدي، أو يهيئ الظروف المؤاتية، للعودة بعملية السلام إلى مسارها نحو حل دائم قائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، قررت فييت نام أن تؤيد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وأن تصوت لصالحه. وتطلع إلى الإسهام في الجهود لضمان تنفيذه بشكل فعال.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو.

**السيد كافاندو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) المتعلق بالحالة الخطيرة الراهنة في الشرق الأوسط.

لم يكن في وسع المجلس أن يبقى غير مبال بالمأساة الجارية في غزة، خاصة في ضوء ولايته، لكن أيضاً لما يترتب على ذلك من آثار إنسانية خطيرة. ونعتقد أنه كان على مجلس الأمن أن يتحرك مبكراً، لكن ثمة قول مأثور مفاده أن

المعنية على الوقف الفوري لإطلاق النار وفتح المعابر الحدودية وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في غزة.

ومع أننا نعتقد أن القرار الذي اتخذناه هذا المساء ليس مرضياً تماماً، فقد صوتنا لصالحه نظراً لخطورة وفداحة الوضع على الأرض. ويعكس القرار التوقعات والتطلعات المشتركة للمجتمع الدولي.

إننا نحث الأطراف المعنية على تحقيق وقف فوري لإطلاق النار وتنفيذ القرار بشكل شامل وفعال بغية تجنب وقوع المزيد من الضحايا المدنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية. ونأمل في أن يعمل المجتمع الدولي من أجل عودة الأطراف المعنية إلى مسار المفاوضات وتحقيق حل عادل ودائم للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأوغندا.

**السيد بوتاغيرا** (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت أوغندا لصالح القرار نظراً للحاجة الملحة إلى وضع حد للأعمال القتالية وللمأساة الإنسانية. إننا نعتقد أن القرار متوازن وينص على وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى باحترام كامل، وعلى حماية المدنيين وإيصال المساعدة الإنسانية.

وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، دعت أوغندا المجلس إلى الحفاظ على وحدته، والنتيجة التي تم التوصل إليها اليوم تعكس قراراً تم التوصل إليه بتوافق الآراء، مما يشير إلى وعي المجلس بمسؤوليته الهامة عن صون السلم والأمن الدوليين. وتمثل التطورات الأخيرة تذكراً بأن على المجلس أن يظل منخرطاً في السعي إلى سلام شامل في الشرق الأوسط من خلال حل الدولتين، بحيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب في سلام. وأخيراً، نحث الأطراف المعنية على التحرك بسرعة جداً لتنفيذ أحكام هذا القرار.

النمسا بضرورة متابعة قرار اليوم بأسرع ما يمكن وذلك بوضع الضمانات والترتيبات التي أشار إليها القرار. ونؤيد بقوة الجهود الدولية المبذولة لجعل هذا ممكنا.

وثمة أولوية أخرى هي فتح المعابر الحدودية ونقاط العبور بصورة دائمة ومستدامة كي نتمكن من التعامل مع الحالة الإنسانية اليائسة على نحو متزايد التي تؤثر على السكان في غزة.

أخيرا، تود النمسا، شأنها شأن المكسيك، أن تسترعي انتباه المجلس إلى نقطة لم تتم الإشارة إليها بوضوح في قرار اليوم، لكنها ذات أهمية رئيسية، ألا وهي ضرورة التزام جميع الأطراف باحترام قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد أثبتت التطورات في الأيام الأخيرة واليوم، بصورة خاصة، مدى أهمية ذلك.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لكل الجهود المبذولة للخروج باستجابة واضحة من المجلس بشأن الحالة في غزة. ونشيد بمشاركة الوزراء شخصيا وبصورة مكثفة، مما جعل اتخاذ هذا القرار الهام ممكنا، ونحن نؤيد تأييدا تاما. إن القرار يعكس عددا من الرسائل الرئيسية التي برزت من خلال الانخراط الدبلوماسي المكثف في نيويورك وفي المنطقة في غضون الأيام الماضية.

ونظرا للصراع القائم، هناك ضرورة لوقف إطلاق النار بشكل فوري ودائم وفعال - وقف إطلاق نار يوثق به وتنفذه جميع الأطراف، ومن شأنه أن يقضي على الظروف التي أدت إلى حالة التصعيد الحالية ويضع حدا للمعاناة والحرمان في غزة، ويقضي كذلك على خطر الإرهاب المستمر الذي يعيش في ظله سكان جنوب إسرائيل. ومن

التحرك متأخرا أفضل من عدمه. ولهذا السبب، انضمنا إلى توافق الآراء، الذي يعبر عن إرادة مجلس الأمن، للإسهام في وضع حد لمعاناة السكان المدنيين. ونشعر بأنه كان يمكن للرسالة أن تكون أكثر وضوحا، لكننا ندرك أيضا أن الشعور بالإلحاحية يتطلب حلا توفيقيا. والآن، علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لكفالة التنفيذ الفعال لهذا القرار الهام.

ونود مرة أخرى أن نرحب بروح الحلول التوفيقية والشعور بالمسؤولية التي أبدتها الأطراف المختلفة، ولا سيما مجموعة الدول العربية. ويجدون الأمل في أن يسهم هذا القرار الذي اتخذناه من فورنا في نجاح المبادرات الأخرى الجارية، وأن يحقق حلا سياسيا ودائما للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في نهاية المطاف.

ومن هذا المنطلق، نود أن نعرب عن تأييدنا وتشجيعنا للأمين العام، الذي اقترح القيام بزيارة المنطقة في الأسبوع القادم.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** ترى النمسا أنه كانت هناك ضرورة ملحة لهذه المطالبة الرسمية من مجلس الأمن بوقف إطلاق نار فوري ودائم يحظى باحترام كامل. ونعقد أيضا بأنه كان من الضروري الحفاظ على وحدة المجلس فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة التي تثير قلق العالم برمته. ومن ثم، نحن ممتنون للجهود الجارية، خاصة التي تبذلها المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة وليبيا ومجموعة البلدان العربية الممثلة هنا، التي جعلت هذا التوافق في الآراء ممكنا.

ويجب أن يكون هناك وقف غير مشروط لكل الهجمات الصاروخية التي تنطلق من غزة وأيضا لجميع الأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة. ولهذا السبب، تؤمن

لإطلاق النار، بات لزاما على إسرائيل وقف عدوانها على الشعب الفلسطيني والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة. ويدعو القرار أيضا إلى فك الحصار وفتح المعابر وفق اتفاقية عام ٢٠٠٥. وكذلك توفير الترتيبات والضمانات التي تؤدي إلى ضمان استمرارية فتح تلك المعابر.

ونود، في هذا الصدد، أن نتقدم بالشكر لجميع الأخوة العرب في اللجنة الوزارية العربية برئاسة سمو الأمير سعود الفيصل، على موقفهم الصلب والمبدئي والموحد، الذي قام بدور حاسم وأساسي في وصولنا، بالتعاون مع الدول الصديقة، إلى اتخاذ هذا القرار.

والآن، يتعين على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أن تقوم بالتنفيذ الفوري لهذا القرار، بدءا من وقف العدوان، لكي تتاح لنا جميعا الفرصة للعمل على تضييد جراح شعبنا النازفة ولإعادة إعمار ما هدمته آلة الحرب الإسرائيلية الغاشمة في قطاع غزة المنكوب.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

**الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية):** إن هذا اليوم يبعث في نفوسنا الأمل في بدء مرحلة جديدة في مسيرة مجلس الأمن الدولي. لقد تحمل مجلس الأمن مسؤوليته عن إنهاء الأزمة المأساوية في غزة. ونأمل في أن تمهد هذه الخطوة الطريق إلى حلها. إن اتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) من شأنه إعادة الثقة في آلية صنع السلام. وأملنا من جميع الأطراف أن تنظر إلى هذا النجاح باعتباره إنجازا للسلم والأمن الدوليين، وأن يشكل لنا نموذجا للتعامل مع الأزمات التي تعترضنا مستقبلا. إن السعادة الحقيقية لا تكمن فيما حققناه من إنجاز، ولكن البهجة ستكون في غزة، حيث من

الأهمية بمكان ألا يسمح بالعودة إلى الوضع الذي كان سائدا من قبل. وإذا كانت الأوضاع على الأرض تضمن احترام الطرفين لوقف إطلاق النار احترامًا كاملا، وإذا كان يمكن طمأنة إسرائيل إلى أن سكانها لن يتعرضوا للإرهاب المستمر جراء الهجمات الصاروخية ولن يتم التغاضي عن تهريب حماس للأسلحة، يمكننا عندئذ أن نأمل في حل مستدام للأزمة. ومن أجل حالة من الهدوء الدائم، لا بد أن تكون هناك ثقة في الآليات على الأرض. وبينما يتواصل النشاط السياسي في المنطقة بقوة، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا دعمنا للجهود التي تبذلها مصر وغيرها في هذه العملية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن كرواتيا تؤمن بأن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم يقوم على أساس حل الدولتين. ومن الأساسي أن يبقى المجلس مسترشدا في جهوده من أجل حل هذه الأزمة المتفاقمة بالأهداف التي أكدها القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) مجددا.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن للسيد رياض المالكي، وزير خارجية السلطة الوطنية الفلسطينية.

**السيد المالكي (فلسطين):** لقد تأخر اتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) عدة أيام، بالرغم من فداحة المأساة وهول الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الأبرياء من أبناء شعبنا في قطاع غزة. ووصل عدد الشهداء إلى ما يزيد على ٧٦٠ شهيدا فلسطينيا، ٤٢ في المائة منهم من النساء والأطفال الأبرياء. وهناك ما يربو على ٣٠٠٠ جريح، ناهيك عن الدمار الكبير الذي لحق بكل القطاعات المدنية والحيوية، بما فيها مقار تابعة للأمم المتحدة، في حرق فاضح للقانون الإنساني الدولي.

وبالرغم من امتداد المشاورات إلى عدة أيام، وصولا إلى هذا القرار الملزم، الذي يطالب بالوقف الفوري والدائم

شعب مصر والشعوب العربية الأخرى التي تتابع باهتمام هذا التطور المهم اليوم، إنما تأمل في أن يحرص المجلس تمام الحرص على سرعة تنفيذ قراره حقناً للدماء وحفظاً للأرواح البريئة.

وإذا كان لنا أن نوجه الشكر للمجلس وأعضائه جميعاً اليوم، فإن الشكر مستحق بشكل خاص للسيد وزير خارجية المملكة المتحدة وحكومته ووفده، الذين عملوا بشكل مخلص ودؤوب معنا منذ البداية وقدموا مقترحا كان الأساس الذي استطعنا من خلاله التوصل إلى القرار المتخذ اليوم.

إن مصر، وقد جاء ذكرها مرتين في قراركم اليوم، تؤكد لكم أنها ستبذل قصارى جهدها بالإخلاص الذي عهدتموه وعهده أشقاؤنا الفلسطينيون في عملنا مع جميع الأطراف من أجل استعادة الهدوء وتوفير المناخ الملائم الذي يسمح بالتركيز على مسار السلام، لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. كما نتعهد أمامكم بأن مصر سوف تبذل كل الجهد من أجل استعادة وحدة الصف الفلسطيني وتحقيق المصالحة الفلسطينية. وهنا، أود أن أؤكد أن جميع الفلسطينيين بمختلف انتماءاتهم السياسية جزء من نسيج واحد، تجمعهم قضية واحدة وعادلة. وسوف تبذل مصر كل جهدها من أجل رأب الصدع بينهم، تحقيقاً للمصلحة الفلسطينية العليا.

أخيراً، دعونا نحقق الوقف الفوري للعمليات العسكرية، ونحقق الانسحاب الإسرائيلي من غزة، ونرفع المعاناة عن شعب غزة، وننتهي الحصار المفروض، وننفذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن، وبما يحقق العودة إلى التهدئة في قطاع غزة، ويفتح الطريق إلى هذه المصالحة التي انطلقنا في السعي لتنفيذها منذ شهور.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

المؤمل أن يسهم إنجازنا اليوم في إنقاذ العديد من الأرواح البشرية.

علينا أن نتذكر أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو الجهاز المعني بخدمة الشعوب والتخفيف من معاناتها والإسهام في تحقيق رفاهيتها، وليس وسيلة للتجاذب من جانب الدول. إن نجاح مجلس الأمن اليوم يأتي بفضل الجهود والنوايا الحسنة لجميع المشاركين فيه، إلا أننا عندما نتذكر الثمن الباهظ من الأرواح البشرية التي أزهقت، فإن ذلك لا بد وأن يحدّ من شعورنا بالاعتزاز بهذا الإنجاز. والنجاح دائماً ما يكون له ثمن، وفي هذه الحالة، كان الثمن باهظاً. ولذلك، علينا أن نعمل على تكريس هذا الإنجاز والبناء عليه.

ختاماً، يحدونا الأمل في أن تلتزم الأطراف كافة بهذا القرار، لكي تتمكن من بناء السلام الشامل والعادل للتراث الذي طال أمده في الشرق الأوسط وتعاضمت كلفته على الأمن والسلم الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية في مصر.

**السيد أبو الغيط** (مصر): أود أن أعبر عن عميق الشكر لكم، سيدي الرئيس والصديق العزيز وزير الخارجية برنار كوشنير، ولبلادكم الصديقة على الجهد الذي بذلتموه. وأود أن أقول إننا نستشعر الرضا الكامل والارتياح لنجاح المجلس أخيراً في اتخاذ هذا القرار.

لقد بادر الرئيس مبارك بالتحرك تحملاً لمسؤوليات مصر التاريخية تجاه القضية الفلسطينية، وذلك عن طريق طرح خريطة طريق كاملة منذ ثلاثة أيام لتسوية الوضع في غزة. واليوم، يرحب قرار المجلس بهذه المبادرة التي أطلقت في شرم الشيخ بحضور الرئيس الفرنسي ساركوزي. ويرحب الرئيس مبارك شخصياً بهذا القرار الذي اتخذتموه اليوم، ونعتبره سندا مهماً بل ومحورياً للجهد المصري. ولا شك أن

وقد علّمتنا الأعوام الثمانية الماضية من الإرهاب وفترة ما يسمى بالتهدئة أن أي ترتيب لا بد أن يُحترم وأن يؤمّن بشكل كامل، بما في ذلك الوقف الكامل لإطلاق الصواريخ وتهدئتها، لكي يدوم ويسمح بإمكانية تحقيق سلام دائم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٢/١٥.

**السيدة شاليف** (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): في عام ٢٠٠٥، حين غادرت إسرائيل غزة كنا نرجو ألا نضطر إلى العودة إليها أبداً. ولكن ثمانية أعوام من الهجمات المستمرة بالصواريخ من منظمة حماس الإرهابية، ورفض حماس تمديد التهدئة، وتهدئتها للأسلحة خلال تلك الفترة، لم يترك لإسرائيل أي خيار سوى اتخاذ إجراء من باب الدفاع عن النفس.

إن المسؤولية عن الأعمال القتالية الحالية تقع على عاتق حماس بالكامل. ويجب أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على وقف حماس للنشاط الإرهابي وأن يوضح أن منظمة إرهابية لا يمكن أن تكون قيادة شرعية.